

الاجتماع الأول لهيئة التفاوض الحكومية الدولية
لصيغة نص اتفاقية أو اتفاق أو صك دولي آخر
للمنظمة بشأن الوقاية من الجوائح والتأهب
والاستجابة لها، والتفاوض بشأنه

A/INB/1/9

٣ حزيران/ يونيو ٢٠٢٢

جنيف، ٢٤ شباط/ فبراير ٢٠٢٢

١٤-١٥ آذار/ مارس ٢٠٢٢

٦-٨ حزيران/ يونيو ٢٠٢٢

تقرير موجز عن نتائج المنصة الرقمية لهيئة التفاوض الحكومية الدولية

معلومات أساسية

١- عملاً بالمقرر الإجمالي SSA2(5) (٢٠٢١) الصادر عن جمعية الصحة العالمية، أنشئت منصة رقمية لدعم الدول الأعضاء في تحديد العناصر الموضوعية من أجل إدراجها في اتفاقية أو اتفاق أو صك دولي آخر للمنظمة بشأن الوقاية من الجوائح والتأهب والاستجابة لها. وشكلت هذه المبادرة جزءاً من عمل هيئة التفاوض الحكومية الدولية (هيئة التفاوض) المنشأة بموجب المقرر الإجمالي SSA2(5)، وهيئة مكتبها، وطُبقت فيها العملية المبيّنة في الوثيقة A/INB/1/5 Rev.1.

٢- وقّدت أمانة المنظمة الدعم لهيئة مكتب هيئة التفاوض في إعداد وتطبيق المنصة الرقمية التي دُشنت يوم ٢٥ آذار/ مارس ٢٠٢٢ وحُدّد تاريخ ٢٩ نيسان/ أبريل ٢٠٢٢ أجلاً نهائياً لتقديم المدخلات، ثم مُدّد لاحقاً إلى ١٣ أيار/ مايو ٢٠٢٢ بناءً على طلب الدول الأعضاء. وقُسمت المدخلات إلى مدخلات واردة من الدول الأعضاء وأخرى واردة من الجهات المعنية صاحبة المصلحة. وشملت فئة الدول الأعضاء ١٩٤ دولة عضواً، و٣ أعضاء منتسبين، ومنظمة تكامل اقتصادي إقليمي واحدة (الاتحاد الأوروبي). أما فئة الجهات المعنية صاحبة المصلحة فشملت ١٧ منظمة تابعة للأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية التي تربطها علاقات فعلية بالمنظمة، و٨ جهات مراقبة، و٢١٧ جهة من الجهات الفاعلة غير الدول التي تربطها علاقات رسمية بالمنظمة، و٤٣ جهة أخرى صاحبة مصلحة مثلما قرّرت ذلك هيئة التفاوض.

٣- واستُحدث رابط معرف فريد للهوية لكل كيان (الدول الأعضاء والجهات المعنية صاحبة المصلحة) دُعي إلى تقديم مدخلات في المنصة الرقمية، وأُرسل بالبريد الإلكتروني إلى المشاركين المعنيين الذين أبلغوا بأن بمقدورهم تقاسم الرابط مع زملائهم لتقديم ردود كاملة وجماعية قدر المُستطاع، وأن بمقدورهم العودة إلى المنصة باستخدام الرابط عدّة مرات حسب اللزوم لإكمال ردودهم إلى أن يحين الموعد النهائي المُمدّد لهذا الغرض.

٤- وأنشئ حساب بريد إلكتروني مُكرّس لهذا الغرض بوصفه قناة تواصل رسمية بشأن المنصة.

هيكل المنصة الرقمية لهيئة التفاوض

٥- تألفت المنصة الرقمية لهيئة التفاوض من مكونين أُفردت لكل منهما صفحة إلكترونية، وهما: أداة إلكترونية تضم ٥٨ عنصراً موضوعياً (وخانة لإبداء التعليقات بجوار كل عنصر موضوعي)؛ (ب) فرع مستقل لعرض المساهمات الخطيّة المفتوحة.

٦- ومراعاةً لعمل الفريق العامل للدول الأعضاء المعني بتعزيز تأهب المنظمة واستجابتها للطوارئ الصحية، فقد نُظمت الأداة الإلكترونية بطريقة تتمحور حول الركائز الاستراتيجية الأربع المتمثلة في الإنصاف، والقيادة والحوكمة، والنظم والأدوات، والتمويل، وهو يماثل تنظيم لوحة المنظمة لمتابعة التوصيات المتعلقة بجائحة كوفيد-١٩. وأدرجت أيضاً فئة خامسة من عناصر صكوك المنظمة بموجب الأحكام الدستورية الثلاثة ذات الصلة دعماً لتحديد العناصر الملزمة للصك الدولي المحتمل بما يتماشى مع الوثيقة A/INB/1/5.

٧- وعُرضت على صفحة الأداة الإلكترونية، مقابل كل واحد من العناصر الموضوعية البالغ عددها ٥٨ عنصراً، قائمة منسدلة لتمكين المُجيبين من الإجابة "بنعم" أو "لا" بشأن ما إذا كان ينبغي إدراج العنصر الموضوعي المعني في الصك الدولي المحتمل. وكانت جميع الأسئلة اختيارية.

٨- وإذا كانت المنصة الرقمية متاحة بالإنكليزية فقط ونظراً لضيق الوقت والاعتبارات العملية، ترجمت الأمانة القائمة المحتملة للعناصر الموضوعية والتعليمات/ الإرشادات بشأن كيفية تقديم المدخلات، إلى اللغات الرسمية الخمس الأخرى للمنظمة تيسيراً لمشاركة الدول الأعضاء. وقد أرسلت النسخ المترجمة إلى الدول الأعضاء عن طريق المكاتب الإقليمية المعنية، كما حُمِلت على المنصة الرقمية لتيسير اطلاعها عليها. وأبلغ المُجيبون على صفحة المساهمات المفتوحة بأن بإمكانهم إبداء تعليقاتهم بأي لغة من اللغات الرسمية للمنظمة. ونظراً لمحدودية الموارد وضيق الوقت، فقد تُرجمت الردود المقدمة بلغات أخرى غير الإنكليزية بواسطة أداة ترجمة رقمية متاحة مجاناً عبر الإنترنت. وتضمنت المنصة وظيفة أخرى تمثلت في تمكين المُجيبين من مراجعة ردودهم وتنزيل نسخة منها بصيغة ملف بي دي إف (PDF).

٩- وفيما يتعلّق بكل من الأداة الإلكترونية والمساهمات المفتوحة، طُلِبَ إلى الدول الأعضاء المُجيبية أن تجيب "بنعم" أو "لا" على سؤالين يتعلّقان بالسرية، ألا وهما (أ) ما إذا كان بالإمكان تقاسم مساهمتها مع الدول الأعضاء الأخرى؛ (ب) وما إذا كان بالإمكان نشر مساهمتها على الملأ.

١٠- وأثناء التحقق من صحّة البيانات وعمليات التحقق اللاحقة من جودتها، لاحظت الأمانة أن بعض الدول الأعضاء قدّمت ردوداً نيابةً عن إقليمها. وتحقّقت الأمانة من الردود المقدّمة بشكل فردي نيابةً عن إقليم أو مجموعة ما وعدّلت عدد المُجيبين بناءً على ذلك.

تحليل موجز: الأداة الإلكترونية والمساهمات المفتوحة

١١- دُعي ما مجموعه ٤٨٢ كياناً (من الدول الأعضاء والجهات المعنية صاحبة المصلحة) إلى المشاركة في المنصة الرقمية، وقُدّم ١٥٩ كياناً منها ردوداً (١٠٢ كيان من أصل ١٩٧ كياناً في فئة الدول الأعضاء؛ و٥٧ كياناً من أصل ٢٨٥ كياناً في فئة الجهات المعنية صاحبة المصلحة). وبلغ معدل الرد الإجمالي لجميع الكيانات نسبة ٣٣٪ (٥٢٪ من الدول الأعضاء؛ و ٢٠٪ من الجهات المعنية صاحبة المصلحة). ووافقت نسبة ٩٠٪ تقريباً من الدول الأعضاء المُجيبية على تقاسم ردودها مع الدول الأعضاء الأخرى، بينما وافقت نسبة ٦٢٪ فقط من الدول المُجيبية على إمكانية نشر ردودها على الملأ.

١٢- وبدا أن الدول الأعضاء والجهات صاحبة المصلحة المُجيبية تولي القدر نفسه من الأهمية لجميع العناصر الموضوعية البالغ عددها ٥٨ عنصراً، حيث بلغ متوسط الإجابة "بنعم" نسبة ٩٧,٥٪ ومتوسط الإجابة "لا" نسبة ٢,٥٪ لكل عنصر.

١- لوحة المتابعة المُعدّة من منظمة الصحة العالمية بشأن التوصيات المتعلقة بجائحة كوفيد-١٩ (بالإنكليزية): <https://extranet.who.int/COVID-19recommendations/> (تم الاطلاع في ٢٩ أيار/ مايو ٢٠٢٢).

١٣- وحصل ما مجموعه ١٠ عناصر من أصل ٥٨ عنصراً موضوعياً على الإجابة "نعم" بنسبة ١٠٠٪ من فئتي الدول الأعضاء والجهات المعنية صاحبة المصلحة كليهما. وشملت هذه العناصر ما يلي: العنصر الموضوعي ١-٥ في إطار الإنصاف؛ والعنصران الموضوعيان ٢-٤ و ٢-٧ في إطار القيادة والحوكمة؛ والعنصر الموضوعي ٤-٣ في إطار التمويل؛ والعناصر الموضوعية ٥-١ و ٥-٢ و ٥-٣ و ٥-٤ و ٥-٦ في إطار الأحكام الدستورية ذات الصلة.^١ وإضافة إلى ذلك، حصل ١٥ عنصراً موضوعياً آخر على الإجابة "نعم" بنسبة ١٠٠٪. إمّا من الدول الأعضاء أو من الجهات المعنية صاحبة المصلحة. وشملت هذه العناصر الموضوعية ١-٤ و ١-١١ و ١-١٤ المُدرجة في إطار الإنصاف؛ والعناصر ٢-٣ و ٢-٨ و ٢-٩ و ٢-١٠ في إطار القيادة والحوكمة؛ والعناصر ٣-١ و ٣-٢ و ٣-٨ و ٣-١٣ و ٣-١٤ و ٣-١٦ في إطار النظم والأدوات؛ والعنصر الموضوعي ٥-٧ في إطار الأحكام الدستورية الثلاثة ذات الصلة.^١

١٤- كما حصل ما مجموعه ٤٨ عنصراً من أصل ٥٨ عنصراً موضوعياً على إجابة "لا" واحدة على الأقل بمعدل ردود تتراوح بين ١٪ و ٨٪، فيما حصل ما مجموعه ٧ عناصر من أصل ٥٨ عنصراً موضوعياً على إجابة "لا" بمعدل ردود زادت نسبته على ٥٪ من الدول الأعضاء والجهات المعنية صاحبة المصلحة على حد سواء. وشملت هذه العناصر الموضوعية ما يلي: العنصران ١-١ و ١-١٦ في إطار الإنصاف؛ والعناصر ٣-٣ و ٣-٦ و ٣-١٠ و ٣-١٩ في إطار النظم والأدوات؛ والعنصر ٤-٥ في إطار التمويل،^١ والعنصران ٣-٦ و ٣-١٩ في إطار النظم والأدوات اللذان استأثرا بأعلى معدل إجابة "بلا" (٨٪). أمّا العناصر الموضوعية التي استأثرت بأدنى معدل إجابة "بلا" (١٪)، فهما العنصران ١-٤ و ١-١٠ في إطار الإنصاف؛ والعنصران ٢-٣ و ٢-٨ في إطار القيادة والحوكمة؛ والعنصران ٣-٨ و ٣-١٤ في إطار النظم والأدوات؛ والعنصر ٥-٧ في إطار الأحكام الدستورية الثلاثة ذات الصلة.^١

١٥- وأشارت التعليقات المُبدأة بشأن اختيار الإجابة "لا" على بعض العناصر إلى تداخل العديد من العناصر الموضوعية مع كل من الوظائف المعيارية للدول الأعضاء (العناصر ١-١ و ١-٢ و ١-٣ و ١-٤) والوظائف المعيارية للمنظمة (العناصر ١-٧ و ١-٨ و ١-١٠ و ١-١٣ و ١-١٦ و ١-١٧ و ١-١٩) وأحكام اللوائح الصحية الدولية (٢٠٠٥) (العنصران ٣-٧ و ٣-١٣) وإطار المشاركة مع الجهات الفاعلة غير الدول (العنصر ٢-٣) والسياسات المحلية الأخرى (العناصر ٢-٩ و ٢-١٠ و ٢-١٤ و ٢-١٥ و ٢-١٦ و ٢-١٧ و ٢-١٩). ومن الشواغل الإضافية التي سلّط عليها الضوء في التعليقات جانباً التكرار (العناصر ١-٩ و ١-١٥ و ١-١٦ و ١-١٧ و ١-١٩) وازدواجية الجهود (العنصر ٢-١٠). وأخيراً، اقترحت بعض التعليقات أنه ينبغي إعادة تخصيص بعض العناصر الموضوعية لركائز استراتيجية مختلفة (العنصران ١-١٤ و ٢-١٦).^١

١٦- كما أشارت عدّة تعليقات إلى الحاجة إلى المزيد من الوضوح بشأن بعض العناصر الموضوعية من حيث التعاريف، أو المواصفات، أو عمليات صنع القرار، أو الأطراف الفاعلة، أو المساواة، أو الميزانية، أو الآليات، أو الأطر المُدرجة ضمن نطاق الصك الدولي المُحتمل.

١٧- وقُدّم من خلال المنصة الرقمية ما مجموعه ٣٠٠٨ تعليقات محدّدة بشأن العناصر الموضوعية، منها ٢٢٦٥ تعليقاً وردت من الدول الأعضاء و ٧٤٣ تعليقاً وردت من الجهات المعنية صاحبة المصلحة. كما وردت ٨٣ مساهمة مفتوحة إجمالاً من خلال المنصة الرقمية، منها ٤٥ مساهمة وردت من الدول الأعضاء و ٣٨ مساهمة وردت من الجهات المعنية صاحبة المصلحة. وإجمالاً، أظهرت التعليقات التي أبدتها الدول الأعضاء تأييداً واعترافاً بأهمية جميع العناصر الموضوعية البالغ عددها ٥٨ عنصراً بالنسبة للصك الدولي المُحتمل.

١ انظر الملحق للاطلاع على قائمة العناصر الموضوعية.

١٨- ونظّم الكثير من المُجيبين ردودهم في مساهماتهم المفتوحة على أساس الركائز الاستراتيجية التي اتفقت عليها الدول الأعضاء سابقاً، وهي: الإنصاف؛ والقيادة والحوكمة؛ والتمويل؛ والنظم والأدوات.

١٩- وفي إطار ركيزة الإنصاف الاستراتيجية، شدّد بعض المُجيبين على أن ضمان إتاحة الأدوات واللقاحات وغيرها من التدابير الطّبيّة المضادة وتوزيعها في الوقت المناسب وإنصاف أمر بالغ الأهمية في التأهّب للجوائح والاستجابة لها. وينبغي أن تُتاح لجميع فئات السكان الرعاية السريرية المنقذة للأرواح والمأمونة، بما فيها رعاية الصّحة النفسية، بغض النظر عن الوضع الاجتماعي أو الاقتصادي أو الموقع الجغرافي. كما ينبغي إعطاء الأولوية لتقديم الخدمات الصحيّة للفئات الضعيفة وللمصابين بأمراض مصاحبة. وعلاوة على ذلك، حدّدت العناصر التالية بوصفها اعتبارات رئيسية، وخصوصاً في مجال دعم البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل: بناء وزيادة قدرات التصنيع أو غيرها من الهياكل الأساسية التمكينية على الصعيدين المحلي والإقليمي؛ ونقل التكنولوجيات والمعارف؛ وتقاسم المُمرضات والمتواليات الجينومية. وذكر المُجيبون أيضاً أنه يجب تناول الأحكام المتعلّقة بالتمويل والمساعدة التقنية وبناء القدرات من منظور الإنصاف.

٢٠- ودعت بعض الدول الأعضاء إلى تمثيل الدول وإشراكها على نحو منصف وشامل، وخاصة البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، وإلى مشاركة وإشراك النساء والشباب وذوي الإعاقة والدول الجزرية الصغيرة النامية وغيرها من فئات السكان المنقوصة التمثيل في عمليات صنع القرارات المتعلّقة بالتأهّب للجوائح والاستجابة لها.

٢١- وفي إطار الركيزة الاستراتيجية المتعلّقة بالقيادة والحوكمة، أشارت بعض التعليقات إلى أن تعزيز القيادة والتنسيق على الصعيد العالميّ جنباً إلى جنب مع تمكين المجتمعات المحليّة هما عنصران حاسما الأهمية لإدارة الجوائح في المستقبل. واقترح أن يتمثل أحد أهداف الصك الدولي المُحتمل في السعي إلى قطع التزام سياسي عالمي ووطني موحد يقوم على قيادة الدول الأعضاء وتوليها زمام الأمور على النحو المناسب.

٢٢- وأشار العديد من المجيبين إلى ضرورة أن يجسّد الصك الدولي المُحتمل نهجاً شاملاً للمجتمع ككل وللحكومة بأسرها، بالتلازم مع مشاركة نشطة وشاملة. واقترح أيضاً تعزيز الالتزام السياسي وتوحيد جهود الدول الأعضاء من أجل وضع برنامج عمل مشترك وتحسين التنسيق والتعاون الدوليين كعنصر حاسم الأهمية. وأشار بالمثل إلى أهمية وضع التزامات ملزمة قانوناً وتقديم حوافز مشجعة على الامتثال من أجل الاستجابة للجوائح بفعالية على نحو تعاوني ومتعدّد الأطراف. وشملت الأفكار الأخرى المقترح إدراجها في إطار هذه الركيزة: إرشادات السفر والتجارة؛ وتنظيم القطاع الخاص؛ ووضع إطار قانوني عالمي للبحث والتطوير؛ ورسم سياسات لتيسير الإنتاج المحلي؛ وتوافر المعلومات وتبادلها؛ وإعداد آلية لوضع مبادئ توجيهية عالمية مشتركة للمختبرات التي تتعامل مع المُمرضات وغيرها من عينات الجوائح المُحتملة.

٢٣- وتضمّنت بعض التعليقات مقترحات بشأن تقديم حوافز تشجع على نقل التكنولوجيا والمعارف وتبادلها. كما أشارت التعليقات الواردة إلى ضرورة موازنة الصك الدولي المُحتمل مع الآليات القائمة وعمل السلطات المعنية^١ للمساعدة في تيسير وضع منصبه الخاصة به. وتطرّقت تعليقات أخرى إلى إدراج إشارات مرجعية لمبادرات الأمم المتحدة الأخرى تتخلل الصك الدولي المُحتمل ككل، فضلاً عن تحديد حالات تضارب المصالح وإدارتها.

١ مثل مبادرة تسريع إتاحة أدوات مكافحة كوفيد-١٩ (مُسرع الإتاحة)، ومؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيير المناخ، ومجموعة العشرين، والتقييم الخارجي المشترك، وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

٢٤- وفي إطار الركيزة الاستراتيجية المتعلقة بالنظم والأدوات، ركز أحد التعليقات الرئيسية على بناء القدرات اللازمة لتقوية النظم الصحية وتعزيز قدرتها على الصمود.^١ وأشارت العديد من التعليقات إلى أهمية المعلومات وضرورة تبادلها لتوفير بيانات دقيقة ومحدثة تعزز تأهب المؤسسات والحكومات لإدارة الاستجابة للجوائح على نحو أفضل. وشملت المواضيع الأخرى المطروحة ما يلي: تنفيذ خطط عمل وطنية في مجال "الصحة الواحدة" وترصد الأمراض على نحو أكثر تكاملاً؛ والتصدي للمعلومات المغلوطة والمعلومات المضللة؛ وتعزيز منصات تبادل المعلومات، بما يشمل الممرضات والمتواليات الجينومية؛ ونقل التكنولوجيا والمعارف.

٢٥- وفي إطار ركيزة التمويل الاستراتيجية، اقترحت التعليقات أنه ينبغي الاستفادة من الصك الدولي المحتمل للمساعدة في تعبئة القدرات والأموال بشكل شامل لإدارة الطوارئ، فضلاً عن تحقيق الإنصاف في إتاحة التمويل أثناء الأزمات. وسلّمت الدول الأعضاء بأهمية زيادة الموارد الوطنية اللازمة للتأهب وتمويل دعم أنشطة البحث والتطوير من أجل استحداث علاجات وأدوات تشخيص جديدة. وأشار إلى أن المنظمة ينبغي أن تتحمل المسؤولية عن تقديم الإرشاد بشأن تخصيص الموارد. واقترحت المساهمات أيضاً ضرورة أن تستند الاشتراكات المقدمة من كل دولة عضو إلى القدرة على الدفع وأن تُفصل عن تمويل المنظمة الأساسي. كما اتُفق عموماً على ضرورة توفير تمويل مستدام وقابل للتنبؤ به في القطاعين الخاص والعام كليهما.

٢٦- واستندت ردود بعض المجهيين إلى العناصر الأربعة المقرر إدراجها في الصك الدولي المحتمل بحسب مراحل تطور الجائحة، وهي: الوقاية والتأهب والاستجابة والتعافي.

٢٧- وفيما يتعلّق بالوقاية، اقترح أن الصك الدولي المحتمل ينبغي أن يركّز على: تعزيز القدرات العالمية في مجال الإنذار المبكر؛ وإقامة نظم صحية وطنية قادرة على الصمود؛ وتعزيز الثقافة الصحية؛ وتوطيد النظم التنظيمية والتعاون الدولي؛ والحد من مخاطر الجوائح عن طريق تعزيز العمل المتعدد القطاعات؛ ومنع حالات التسرب العرضي للممرضات من المختبرات.

٢٨- وفيما يخصّ التأهب، تناولت التعليقات الحاجة إلى بناء القدرات اللازمة للوقاية من الطوارئ الصحية المحتملة والكشف عنها والاستجابة لها عن طريق تعزيز النظم الصحية. وتمّ التركيز أيضاً على تعزيز الأدوات والصكوك اللازمة للتأهب على الصعيد الوطني، وتدعيم قدرات المنظمة وسائر المنظمات المعنية، وزيادة أنشطة البحث والتطوير الوطنية في مجال الصحة، وتحفيز التعاون الدولي، وتعزيز المشاركة المجتمعية والتنسيق الصحي وتمارين محاكاة السيناريوهات.

٢٩- أمّا فيما يتصل بالاستجابة، فقد اقترحت التعليقات أن بالإمكان تحسين الأدوات بواسطة البحث والتطوير؛ وتحديد المتواليات الجينومية على الصعيدين الوطني والإقليمي؛ والاستفادة من العبر المستخلصة من المنصات متعددة أصحاب المصلحة، مثل تلك المستخلصة من مُسرّع الإتاحة؛ والإنصاف في إتاحة التدابير المضادة وتوزيعها وتعزيز قدرات التصنيع وتبادل التكنولوجيا. كما أبرزت التعليقات الأهمية الحاسمة للإنصاف في إتاحة التدابير المضادة الطبية وتوزيعها في الوقت المناسب، وتوخي الشفافية في التسعير والإنفاق، وإعطاء الأولوية لفئات السكان الضعيفة، وتقديم الإرشادات بشأن تدابير السفر والتجارة، والتعاون الدولي في مجال البحث والتطوير، واتباع نهج شامل للحكومة بأسرها وللمجتمع ككل، بالتعاون مع المنظمة.

٣٠- وفيما يتعلّق بالتعافي، اقترحت بعض التعليقات استعادة الوظائف الروتينية وتدارك التأخير في مجالي التشخيص والعلاج. كما أعربت بعض الدول الأعضاء عن تأييدها لاتخاذ تدابير إضافية لمساعدة المرضى الذين يعانون من آثار المرض الطويلة الأمد، وإنشاء صندوق دولي لدعم المجتمعات المحلية المتضررة، واتخاذ إجراءات لتتبع القدرات اللازمة لزيادة دعم التوزيع المنصف للتدابير الطبية المضادة وأنشطة التمنيع الروتيني.

١ تحقّق ذلك بفضل زيادة معدلات التغطية الصحية الشاملة، والرعاية الصحية الأولية، والقوى العاملة والمرافق الصحية، والقدرات المختبرية، والتنسيق الصحي للمجتمعات المحلية.

٣١- كما اغتتمت بعض الدول الأعضاء الفرصة لاقتراح عناصر جديدة لإدراجها في الصك الدولي المُحتمل. وشملت تلك العناصر المقترحة، على سبيل المثال لا الحصر، ما يلي: إنشاء لجان وطنية و/ أو إقليمية دائمة معنية بالتأهب للجوائح والاستجابة لها بتمثيل متعدّد القطاعات؛ واتخاذ تدابير بشأن الحركة الدولية للسفر والتجارة لغرض الاستجابة للطوارئ الصحيّة، بما فيها تدابير العزل والحجر الصحيّ واستخدام شهادات تطعيم رقميّة؛ ودمج نُهج حقوق الإنسان، بما فيها نهج عدم التمييز، في الاستجابة للجوائح؛ وإلغاء حقوق الملكية الفكرية على الأدوات المستخدمة أثناء الجوائح؛ وتعزيز مشاركة أصحاب المصلحة المتعددين والتخصّصات المتعددة، بما يشمل مجالات: مقاومة مضادات الميكروبات، والأغذية والتغذية والمناخ والبيئة؛ وتشجيع البحوث الداعمة لإتاحة تدابير الاستجابة للجوائح والقدرة على تحمل تكاليفها وتوافرها؛ ووضع إجراءات لطلب المساعدة من الخبراء أو الدول الأخرى بما يتماشى مع احترام السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، وفقاً لأحكام القانون الدولي.

٣٢- وحصلت ستة من العناصر الموضوعية المُدرجة ضمن "عناصر صكوك المنظّمة في إطار الأحكام الدستورية الثلاثة ذات الصلة" (العناصر ١-٥ و ٢-٥ و ٣-٥ و ٤-٥ و ٥-٥ و ٦-٥) على الإجابة "نعم" بنسبة ١٠٠٪ من فئتي الدول الأعضاء والجهات المعنية صاحبة المصلحة على حد سواء.

٣٣- وشُدّد على الإنصاف بوصفه مبدأً جامعاً حاسم الأهمية في الصك الدولي المُحتمل. واقترح عدة مجيبين أيضاً ضرورة الاسترشاد في وضع الصك بمبادئ الشفافية والمساءلة والتضامن وتعددية الأطراف والثقة وعدم التمييز وحقوق الإنسان والتعاون والحق في الصحة.

٣٤- ولاحظت دول أعضاء كثيرة أن الصك الدولي المُحتمل ينبغي أن يحدّد أهدافاً واضحة من أجل وضع إطار للعمل الدولي والتعاون وتعزيز النظم الصحيّة الوطنية وتعبئة الموارد المالية والتكنولوجية والتقنية وتقديم المساعدة على الصعيدين الوطني والدولي كليهما.

٣٥- وعُلّقت بعض الدول الأعضاء بالقول إنه ينبغي أن تضطلع المنظّمة بدور الهيئة العالميّة والإقليمية المنفّذة للصك الدولي المُحتمل. كما أشار إلى الفائدة الإضافية لإنشاء هيئة رقابة مستقلة تُعنى برصد الصك واستعراضه والامتثال له.

٣٦- وشملت الاعتبارات والمواضيع الأخرى التي أشار إليها المُجيبون ما يلي: الحاجة إلى تعريف كلمة "جائحة" بمعايير محدّدة؛ وامتثال الدول للصك والعقوبات الممكنة في حالة عدم الامتثال؛ والفوائد الإضافية للبلدان التي تنضمّ إلى الصك؛ والإجراءات المفصلة لالتماس المساعدة من الدول الأعضاء الأخرى؛ والاستفادة من المختبرات المتنقلة وغيرها من التكنولوجيات الرقمية لمراقبة التدابير الصحية وشروط الحجر الصحيّ أو لرصد الأوبئة والجوائح والتنبؤ بها؛ والنظر في التهديدات الصحيّة العالميّة الأخرى مثل تغيّر المناخ والتلوث الكيميائي والسلامة البيولوجية والأمن البيولوجي؛ ودور الطب التقليدي. وسلّمت الدول الأعضاء بضرورة تجنب ازدواجية المحتوى مع أعمال اللجان والمنظمات الأخرى (الفريق العامل للدول الأعضاء المعني بتعزيز تأهب المنظّمة واستجابتها للطوارئ الصحيّة، والفريق العامل المعني بالتمويل المستدام، والبنك الدولي). كما دعت الدول الأعضاء إلى إنشاء مراكز اتصال وطنية وإقليمية معنية بالتأهب للجوائح والاستجابة لها أسوةً بمراكز الاتصال الوطنية المعنية باللوائح الصحيّة الدولية، فضلاً عن وضع إطار تعاوني غير ملزم يشمل الجهات المانحة الرئيسية والقطاع الخاص، بما يتماشى في نهاية المطاف مع الإصلاحات الأخرى مثل تمويل المنظّمة تمويلاً مستداماً.

الملحق

العنصر الموضوعي	الركيزة الاستراتيجية
١-١ إتاحة رعاية صحية مأمونة وقابلة للتوسع ومنقذة للأرواح، بما في ذلك رعاية الصحة النفسية	١- الإنصاف
٢-١ إتاحة خدمات صحية جيدة ومرنة ومستدامة في سياق التغطية الصحية الشاملة	١- الإنصاف
٣-١ إتاحة التكنولوجيا والمعرفة	١- الإنصاف
٤-١ التكلفة المعقولة للمنتجات اللازمة للاستجابة للجوائح، بما فيها التدابير المضادة الطبية	١- الإنصاف
٥-١ وفرة المنتجات اللازمة للاستجابة للجوائح، بما فيها التدابير المضادة الطبية، وإتاحتها في الوقت المناسب	١- الإنصاف
٦-١ الإتاحة المنصفة لآليات التمويل في حالات الطوارئ	١- الإنصاف
٧-١ التمثيل المنصف على صعيد النوع الاجتماعي والموقع الجغرافي والمركز الاجتماعي الاقتصادي والمشاركة في عمليات صنع القرار الإقليمية والعالمية	١- الإنصاف
٨-١ التمثيل المنصف في الشبكات العالمية والأفرقة الاستشارية التقنية	١- الإنصاف
٩-١ زيادة القدرات التصنيعية على المستوى الوطني ودون الإقليمي والإقليمي لتصنيع المنتجات اللازمة للاستجابة للجوائح، بما في ذلك التدابير المضادة الطبية	١- الإنصاف
١٠-١ تعزيز القدرات الوطنية للوقاية من الأوبئة والجوائح والتأهب والاستجابة لها، بما في ذلك أنشطة البحث والتطوير	١- الإنصاف
١١-١ المخزونات الاستراتيجية للتدابير المضادة للجوائح وتوزيعها المنصف	١- الإنصاف
١٢-١ سياسات حماية الفئات السكانية الضعيفة، الأشد تضرراً من الجوائح	١- الإنصاف
١٣-١ إعطاء الأولوية لإتاحة المنتجات اللازمة للاستجابة للجوائح، بما في ذلك التدابير المضادة الطبية للعاملين في مجال الرعاية الصحية	١- الإنصاف
١٤-١ تقاسم المتواليات الجينومية والممرضات على نحو سريع ومنظم ومناسب التوقيت، وتقاسم المنافع ذات الصلة، بما في ذلك تطوير واستخدام وسائل التشخيص واللقاحات والعلاجات	١- الإنصاف
١٥-١ التضافر والتعاون في المجالين العلمي والتقني على نطاق قابل للتوسع	١- الإنصاف
١٦-١ تعزيز قدرات السلطات التنظيمية الوطنية في مجال ترخيص التدابير المضادة الطبية	١- الإنصاف
١-٢ الاستعداد والمرونة والمشاركة على صعيد المجتمع	٢- القيادة والحوكمة
٢-٢ مشاركة المجتمع المدني والمجتمعات المحلية والجهات الفاعلة غير الدول، بما في ذلك القطاع الخاص، في إطار نهج شامل للمجتمع ككل	٢- القيادة والحوكمة
٣-٢ وضع ترتيبات مناسبة للحوكمة تتناول وتدعم الوقاية من الجوائح والتأهب والاستجابة لها، تستمد جذورها من دستور منظمة الصحة العالمية	٢- القيادة والحوكمة
٤-٢ الالتزام السياسي والتنسيق والقيادة على الصعيدين الوطني والعالمي	٢- القيادة والحوكمة
٥-٢ الحوكمة والتنسيق على الصعيدين الإقليمي والعالمي	٢- القيادة والحوكمة
٦-٢ آلية عالمية لاستعراض النظراء من أجل تقييم التأهب على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي	٢- القيادة والحوكمة

العنصر الموضوعي	الركيزة الاستراتيجية
٧-٢ تطوير التعاون والاستثمار طويلي الأمد في الوقاية من الجوائح والتأهب والاستجابة لها	٢- القيادة والحوكمة
٨-٢ العمل المتعدد القطاعات، في إطار نهج شامل للحكومة بأسرها وتطبيقاً لنهج الصحة الواحدة	٢- القيادة والحوكمة
٩-٢ القرارات السياسية القائمة على العلم والأدلة	٢- القيادة والحوكمة
١٠-٢ تنسيق منظمة الصحة العالمية مع وكالات الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية	٢- القيادة والحوكمة
١-٣ تسريع البحوث الابتكارية لكشف الأمراض الناشئة واحتوائها	٣- النظم والأدوات
٢-٣ الإنذار المبكر والتحقيق السريع وتقييم المخاطر والاستجابة السريعة للأمراض الناشئة الحيوانية المصدر	٣- النظم والأدوات
٣-٣ إنشاء قوى عاملة لطوارئ الصحة العامة العالمية تتمتع بالمهارة والتدريب ويمكن نشرها لدعم البلدان المتضررة	٣- النظم والأدوات
٤-٣ التدابير الوطنية والعالمية لتسريع وتيرة إجراءات الموافقة والقدرات في الطوارئ	٣- النظم والأدوات
٥-٣ سلاسل إمداد وشبكات لوجستية عالمية وفعالة وميسورة التكلفة	٣- النظم والأدوات
٦-٣ تمارين المحاكاة النظرية والعملية على المستوى الوطني والإقليمي والعالمي	٣- النظم والأدوات
٧-٣ إدارة الأوبئة المعلوماتية والمعلومات العامة والإبلاغ عن المخاطر	٣- النظم والأدوات
٨-٣ تحليل المعلومات وتبادلها في الوقت المناسب	٣- النظم والأدوات
٩-٣ عمليات البحث والتطوير الوطنية والإقليمية والعالمية في مجال وسائل التشخيص والأدوية واللقاحات	٣- النظم والأدوات
١٠-٣ تعزيز السلطة التنظيمية الوطنية	٣- النظم والأدوات
١١-٣ نهج الصحة الواحدة، بما في ذلك قدرات الترصد والمختبرات	٣- النظم والأدوات
١٢-٣ تعزيز القدرات الوطنية في مجال تحليل المتواليات الجينومية والممرضات وتقاسمها من أجل التقييم السريع لمخاطر الجوائح والإنذار العالمي	٣- النظم والأدوات
١٣-٣ تقييم التأهب وخطط العمل الوطنية	٣- النظم والأدوات
١٤-٣ استراتيجيات الوقاية للأمراض التي يرجح أن تسبب أوبئة	٣- النظم والأدوات
١٣-٥ شبكات التشخيص ومختبرات الصحة العامة	٣- النظم والأدوات
١٦-٣ نظم الاستجابة السريعة والقابلة للتوسع	٣- النظم والأدوات
١٧-٣ نظم الصحة المرنة للتغطية الصحية والشاملة والأمن الصحي	٣- النظم والأدوات
١٨-٣ رسم خرائط المخاطر ومواطن الضعف	٣- النظم والأدوات
١٩-٣ معايير وبروتوكولات الأمن البيولوجي والسلامة البيولوجية لمختبرات الصحة العامة	٣- النظم والأدوات
٢٠-٣ الدعم المستدام للقدرات الوطنية، بما في ذلك لضمان عدد كافٍ من القوى العاملة الصحية ذات الكفاءة في مجال الصحة العامة	٣- النظم والأدوات
١-٤ تعزيز التعاون بين القطاعين الصحي والمالي دعماً للتغطية الصحية الشاملة، وكوسيلة لدعم الوقاية من الجوائح والتأهب والاستجابة لها	٤- التمويل
٢-٤ تمويل بناء القدرات الوطنية، بما في ذلك من خلال الموارد المحلية	٤- التمويل

العنصر الموضوعي	الركيزة الاستراتيجية
٣-٤ الحشد السريع والفعال للموارد المالية الكافية للبلدان المتضررة، استناداً إلى احتياجاتها في مجال الصحة العامة	٤- التمويل
٤-٤ التمويل المستدام والقابل للتنبؤ به للنظم والأدوات العالمية وللمنافع العامة العالمية	٤- التمويل
٥-٤ التمويل المستدام للمنظمة دعماً لعملها	٤- التمويل
١-٥ تعريف المصطلحات الرئيسية	٥- عناصر صكوك المنظمة في إطار الأحكام الدستورية الثلاثة ذات الصلة
٢-٥ المبادئ التوجيهية	٥- عناصر صكوك المنظمة في إطار الأحكام الدستورية الثلاثة ذات الصلة
٣-٥ النطاق	٥- عناصر صكوك المنظمة في إطار الأحكام الدستورية الثلاثة ذات الصلة
٤-٥ الأهداف	٥- عناصر صكوك المنظمة في إطار الأحكام الدستورية الثلاثة ذات الصلة
٥-٥ العلاقة مع الاتفاقات الأخرى	٥- عناصر صكوك المنظمة في إطار الأحكام الدستورية الثلاثة ذات الصلة
٦-٥ الرصد والترتيبات المؤسسية	٥- عناصر صكوك المنظمة في إطار الأحكام الدستورية الثلاثة ذات الصلة
٧-٥ الأحكام النهائية	٥- عناصر صكوك المنظمة في إطار الأحكام الدستورية الثلاثة ذات الصلة

= = =